2025/63.

مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه

الفصل الأول

ينقّح الفصل الأوّل وتنقّح المطة ث من الفصل 2 والفصول 3 و6 و7 و9 و10 و11 و13 و14 و15 و16 و17 و18 و19 و21 و22 و24 و26 و28 و30 و35 و39 و40 من القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، وتعوّض كما يلي:

الفصل الأول (جديد)

يهدف هذا القانون إلى ضبط صيغ وإجراءات الإبلاغ عن الفساد وآليات حماية المبلغين **وآجال تسوية وضعياتهم** بما يساهم في تكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والحوكمة الرشيدة **والتوقي ضدّ** الفساد **ومنعه** ومكافحته في القطاعين العام والخاص.

الفصل 2 (ث جديدة)

ث –هيكل يعنى بمكافحة الفساد: جهة مسؤولة عن مكافحة الفساد وحماية المبلغين.

الفصل 3 (جديد)

يتعين على الهياكل العمومية **والخاصّة** اتخاذ جميع التدابير والإجراءات الضرورية لحسن تنفيذ هذا القانون بما يضمن شفافية عمل الإدارة وإرساء مبادئ النزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، **وعدم الالتزام بذلك يجعلها محلّ تتبع جزائي.**

تمنح للهياكل المشار إليها بالفصل 2 من هذا القانون، التي تستجيب للممارسات الفضلى المتعارف عليها وطنيا ودوليا، في مجال التوقي من الفساد ومنع حدوثه، حوافز تضبط شروط وإجراءات إسنادها بمقتضى أمر.

واردات عدد .....
13 جوان 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2025/63.

الفصل 6 (جديد)

على المبلّغ أن يوجه الإبلاغ عن الفساد **للهيكل المعني بمكافحة الفساد دون سواه الذي عليه أن يتخذ** التدابير الضامنة لحماية هويته.

ويختصّ الهيكل المعني وجوبا بالنظر في الإبلاغ عن حالات الفساد المتعلقة بالصور التالية:

-إذا كان المبلغ عنه رئيسا للهيكل العمومي المعني.

-إذا كان المبلغ عنه أحد أعضاء الهيئات الدستورية المستقلة أو المجلس الاعلى للقضاء أو المحكمة الدستورية أو مجلس نواب الشعب أو الجماعات المحلية.

-إذا كان المبلغ عنه ينتمي إلى القطاع الخاص.

-إذا كان المبلغ عنه ذو جنسية أجنبية.

ولها أن تحيل ما خرج عن ذلك إلى الهياكل المعنية دون منع المبلّغ من اللجوء مباشرة للقضاء في كل الحالات.

الفصل 7 (جديد)

يتعيّن على كل هيكل عمومي خاضع لأحكام هذا القانون، تحديد الهيكل الإداري المختص داخله، بتلقي الإبلاغ عن شبهات الفساد المحالة إليه من قبل **الهيكل المعني بمكافحة الفساد** والبحث فيها. ويشار إليه فيما يلي بـ "الهيكل الإداري المختص." **وتحدّد آجال التفاعل بعشرين يوما من تاريخ الإبلاغ وعدم معالجة الإدارة يعتبر تسترا ضمنيا موجب للمساءلة القانونية والعقاب.**

كما يتعين على كل هيكل عمومي خاضع لأحكام هذا القانون أن يوجه إلى **رئاسة الحكومة ومجلس نواب الشعب** في ظرف شهرين من تاريخ نشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية أرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني الخاص بالهيكل الإداري المختص **قصد** نشرها على الموقع الإلكتروني الخاص **بها**.

الفصل 9 (جديد)

على **الهيكل المعني بمكافحة الفساد** مواصلة النظر في ملفات الإبلاغ عن حالات الفساد بعد سحبها من الهيكل المعني **وإعلام مصالح رئاسة الحكومة ومجلس نواب الشعب لإثارة الدعوى** في الصور التالية:

1-إذا لم يقم الهيكل العمومي المعني باتّخاذ الإجراءات اللازمة للتحقّق من موضوع الإبلاغ والتعامل معه ضمن الآجال المحدّدة بهذا القانون.

2-إذا باشر الهيكل العمومي المعني اتّخاذ إجراءات تعسّفيّة تبعا للإبلاغ، **ويكون في هذه الحالة للهيكل المعني بمكافحة الفساد مقاضاته والحلول مكان المبلّغ.**

الفصل 10 (جديد)

يتولى المبلّغ تقديم الإبلاغ كتابيا على أن يتضمن ذلك التنصيصات الوجوبيّة المشار إليها بالفصل 12 من هذا القانون.

يتمّ إيداع الإبلاغ مباشرة لدى **الهيكل المعني بمكافحة الفساد** مقابل وصل يسلّم وجوبا في الغرض أو عن طريق البريد مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ.

وإذا كان المبلّغ مكفوفا أو يعاني من أي إعاقة جسدية أخرى أو كان لا يحسن الكتابة أن يقدم إبلاغه مباشرة **للهيكل المعني بمكافحة الفساد الذي** يحرر أحد أعضائه محضرا في الغرض يتضمن تفاصيل الإبلاغ.

ويمكن الإبلاغ عن حالات الفساد عبر المنظومات الإلكترونية الرسمية المخصصة للغرض **دون أن يكون المبلّغ مطالبا بالكشف عن هويته.**

الفصل 11 (جديد)

يجب على المبلّغ كشف هويته لدى **الهيكل المعني بمكافحة الفساد**. وله أن يطلب الحفاظ على سرية هويته في جميع مراحل التثبت من إبلاغه.

الفصل 13 (جديد)

إذا لم يتضمّن الإبلاغ عن حالات الفساد البيانات المنصوص عليها بالفصل 12 من هذا القانون، **يتولى الهيكل المعني بمكافحة الفساد** دعوة المبلّغ لاستكمال البيانات في أجل لا يتجاوز سبعة (7) أيام من تاريخ توصلها بالإبلاغ في الحالات **العادية و48 ساعة في الملفات الطارئة والمتأكدة** وعلى المبلّغ أن يستكمل البيانات المطلوبة في أجل لا يتجاوز عشرة (10) أيام من تاريخ توصله بطلب الاستكمال.

يرفض الهيكل المعني بمكافحة الفساد النظر في الملفات التي لم يقع استكمالها في الآجال المحددة أعلاه ما عدى الحالات التي **يرى فيها الهيكل المعني بمكافحة الفساد** أن الأفعال موضوع الإبلاغ تتطلب مواصلة النظر في شأنها.

الفصل 14 (جديد)

يتولى الهيكل المعني بمكافحة الفساد اتخاذ التدابير اللازمة للتحقّق من صحة المعطيات المضمنة بالملفات التي تعهدت بها على معنى الفصل 6 من هذا القانون، **وتتولى مراسلة الإدارة المعنية للحصول على البيانات المطلوبة في ظرف 10 أيام من تاريخ سماع المبلغ وتمدّد بصفة استثنائية لمرّة واحدة ب 10 أيام لا غير، وفي صورة عدم الاستجابة في الآجال تعرّض الإدارة للمساءلة طبقا للفصلين 32 من المجلة الجزائية و35 من هذا القانون.**

وتتولى الهياكل المعنية اتخاذ التدابير المنصوص عليها بالفقرة السابقة فيما يتعلق بالملفات المحالة عليها من **الهيكل المعني بمكافحة الفساد.**

الفصل 15 (جديد)

يتولى الهيكل المعني بمكافحة الفساد إعداد تقرير حول الأعمال موضوع الإبلاغ وإعلام المبلّغ بنتائج تقريرها في أجل لا يتجاوز الشهرين من تاريخ تقديم الإبلاغ الذي تعهدت به على معنى الفصل 6 من هذا القانون ويمكن تمديد الأجل شهرا إضافيا إذا توفرت أسباب جدية لذلك.

كما تتولى الهياكل المعنية إعداد تقرير حول الأعمال موضوع الإبلاغ والمحالة عليها من **الهيكل المعني بمكافحة الفساد** وإعلام **الهيكل المعني بمكافحة الفساد** بنتائج تقريرها في أجل

لا يتجاوز الشهر، ويمكن للهيكل المعني طلب تمديد الأجل بخمسة عشر يوما إضافيا إذا توفرت أسباب جدية لذلك، وعلى **الهيكل المعني بمكافحة الفساد أن يعلم** المبلّغ بنتائج التقرير في أجل أسبوع من تاريخ **توصله** به من الهيكل المعني.

الفصل 16 (جديد)

يمكن للمبلّغ تقديم اقتراحات أو معلومات أو أدلّة إضافية أثناء التحقيقات أو الاستعلامات اللاحقة التي **يقوم بها الهيكل المعني بمكافحة الفساد.**

الفصل 17 (جديد)

إذا ثبت بناء على الإبلاغ المحال من **الهيكل المعني بمكافحة الفساد** على الهيكل المعني وجود شبهة فساد يتعين على **هذا الأخير** اتخاذ الإجراءات الضرورية التالية:

-**إيقاف فوري للمبلغ عنه عن العمل وسحب خطته الوظيفية** وإحالته على مجلس التأديب لاتّخاذ الإجراءات التأديبية ضدّه وذلك وفق التشريع الجاري به العمل **مع إلغاء وسحب كافة القرارات المتخذة في شأن المبلّغ إلى حين صدور حكم بات في الملف المبلغ عنه.**

-إحالة الملف إلى النيابة العمومية إذا كانت الأفعال المرتكبة معاقبا عليها جزائيا.

وفي جميع الحالات على الهيكل المعني أن يحيل نتائج الأبحاث والتقارير موضوع الإبلاغ على **الهيكل المعني بمكافحة الفساد الذي عليه أن يتخذ ما يراه** صالحا من إجراءات.

الفصل 18 (جديد)

يتولى الهيكل المعني بمكافحة الفساد إعداد تقرير نهائي حول الأعمال موضوع الإبلاغات وإحالته على الجهات المعنية في أجل أقصاه شهران.

الفصل 19 (جديد)

ينتفع المبلّغ بناء على طلب منه أو بمبادرة من **الهيكل المعني بمكافحة الفساد** وبشرط موافقته بالحماية من أيّ شكل من أشكال الانتقام أو التمييز أو الترهيب أو القمع. كما تتمّ حمايته من

أيّ ملاحقة جزائية أو مدنية أو إدارية أو أيّ إجراء آخر يلحق به ضررا ماديا أو معنويا إذا كان كل ذلك بمناسبة الإبلاغ أو تبعا له.

تسند الحماية بقرار من **الهيكل المعني بمكافحة الفساد** ويتمّ تنفيذ قرارات الحماية بالتنسيق مع السلطات العمومية المعنية بتوفيرها وخاصة الأمنية وفق التشريع الجاري به العمل.

وتنسحب الحماية على الأشخاص وثيقي الصلة بالمبلّغ المشار إليهم بالفصل 26 من هذا القانون.

ويستثنى من الحماية من يقدّم عمدا، تبليغا بقصد الإضرار بالغير دون وجه حقّ.

الفصل 21 (جديد)

يمكّن المبلّغ فوريا حال إيداع ملف التبليغ من قرار وشهادة حماية وقتية من الهيكل المعني بمكافحة الفساد إلى حين دراسة الملف.

في صورة سحب قرار وشهادة الحماية وإعلام المبلّغ في أجل 3 أيام، يمكن في أجل عشرة أيام من **إعلامه** الطعن في قرار رفض توفير الحماية أو إقرارها بصورة جزئية أو غير كافية أو تعديلها أو إنهائها أمام القاضي الإداري الاستعجالي الذي يصدر قراره في أجل سبعة أيام من تاريخ الطعن. ويكون قراره قابلا للطعن بالاستئناف طبق الإجراءات المقرّرة بالنسبة إلى الأذون الاستعجالية.

الفصل 22 (جديد)

يتعيّن الحفاظ على سرية هويّة المبلّغ بشكل كامل من قبل **الهيكل المعني بمكافحة الفساد**، ولا تكشف هويّته إلا بعد موافقته المسبقة والكتابية.

يمكن عند الضرورة، واحتراما لحقوق الدفاع الاستماع إلى المبلّغ كشاهد أمام الجهة القضائية ذات النظر التي تتّخذ ما يلزم من تدابير لحماية سريّة هويّته تجاه الغير.

الفصل 24 (جديد)

يتمتع المبلّغ بالإعانة العدلية وبالإعانة القضائية لدى المحكمة الإدارية في خصوص الدعاوى المثارة ضده أو التي يقوم بإثارتها والمرتبطة بإبلاغه عن الفساد وذلك بصرف النظر عن الشروط المستوجبة للانتفاع بها.

الفصل 26 (جديد)

تنسحب الأحكام المتعلقة بالحماية المشار إليها بهذا الباب وفقا لما **يقدره الهيكل المعني بمكافحة الفساد**، على المبلّغ وقرينه وأصوله وفروعه إلى الدرجة الأولى والشهود والخبراء وأيّ شخص آخر **يقدّر الهيكل المعني بمكافحة الفساد** أنّه عرضة للضرر بمناسبة الإبلاغ أو تبعا له.

الفصل 28 (جديد)

تمنح الدولة مكافأة مالية للمبلّغين الذين أدّى إبلاغهم إلى استرداد الأموال المتأتّية **من الإبلاغ، ويقترح الهيكل المعني بمكافحة الفساد** إسناد المكافأة بعد التأكد من مآل الإبلاغ.

الفصل 30 (جديد)

في صورة تعرض المبلّغ إلى إجراءات إدارية مهما كان صنفها، يحمل على الهيكل العمومي أو المشغّل، عبء إثبات أنّ التدابير التي ألحقت ضررا بالمبلّغ لم تكن بمناسبة التبليغ أو تبعا له. **وإذا لم تتمكن من ذلك فهي ملزمة بإعادة المبلغ إلى سالف عمله ومكان عمله مع تمكينه من كافة مستحقاته إن تم إيقافها مع إحالة رئيسه المباشر على أنظار مجلس التأديب.**

الفصل 35 (جديد)

يعاقب بالسجن من **سنة** إلى سنتين كل من يلجأ إلى اتخاذ تدابير انتقامية أو الترهيب أو التهديد مباشرة أو بواسطة وبأي شكل من الأشكال ضد شخص المبلّغ أو أي شخص من الأشخاص المشار إليهم بالفصل 26 من هذا القانون.

وفي صورة إلحاق ضرر جسدي أو معنوي جسيم يعاقب الفاعل بالسجن من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات.

الفصل 39 (جديد)

يتولى القضاء بالتنسيق مع الهيكل المعني بمكافحة الفساد النظر حالة بحالة في ملفات طلب الحماية وتسوية الوضعية التي يتقدم بها كلّ من تولّى التبليغ عن حالة فساد وذلك بعد 14 جانفي 2011 إلى حدود دخول هذا القانون حيز النفاذ شريطة أن يثبت المعني بالأمر تقديمه لملفات فساد وتضرره جرّاء ذلك. ويتمّ تقديم ملفات طلب الحماية وتسوية الوضعية في أجل أقصاه ستّة أشهر (6) من دخول هذا القانون حيّز النفاذ.

فصل 40 (جديد)

يحدث هيكل معني بمكافحة الفساد يتولى حماية المبلغين ومكافحة الفساد والتوقّي منه، تضبط تركيبته وكيفية التعيين في عضويته وطرق عمله بأمر.

<u>الفصل 2</u>

تضاف إلى القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين الفصول 33 ثانيا و33 ثالثا و38 مكررو41 و42، فيما يلي نصّها:

فصل 33 ثانيا

تتمّ تسوية وضعيات المبلغين عن الفساد وإعادتهم إلى وظائفهم بمفعول رجعي لنفس مكان عملهم مع تحيين مسارهم المهني والتمتع بكامل مستحقاتهم الإدارية والمهنية والمالية.

فصل 33 ثالثا

يتمتّع المبلغ بإعانة عدلية وقضائية في الدعوى المتعلّقة بموضوع ابلاغه عن الفساد.

فصل 38 مكرر

لا تسقط الجرائم المتعلّقة بالفساد وحقوق المبلّغ عن الفساد بمرور الزمن.

فصل 41 (جديد)

يحدث صلب الهيكل المعني بمكافحة الفساد جهاز تقصي يتكوّن من قاضي عسكري، قاضي إداري، قاضي عدلي، قاضي مالي، ممثل عن المكلف العام بنزاعات الدولة، ممثل عن رئاسة الحكومة، ممثل عن كلّ من مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، ممثل عن وزارة الداخلية حسب الاختصاص، ممثل عن الديوانة التونسية، وممثلين عن الوزارات والهياكل الرسمية المعنية يتمّ تعيينهم باقتراح من الجهات المختصة المعنية.

فصل 42 (جديد)

يتولى الهيكل المعني بمكافحة الفساد، التعهد بالمهام المسندة إليه بمقتضى هذا القانون وإبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية المتصلة بمجال اختصاصه.

واردات عدد .....
13 جوان 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2025/63.

شرح أسباب

مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه

صادقت الدولة التونسية سنة 2008 على الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد وتعهدت بمقتضاها باتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ أحكامها والتصدّي للفساد والحدّ من انتشاره، ما استوجب عليها إعادة صياغة نصوصها القانونية لتتلاءم مع هذه الاتفاقية.

فما كان أمام الدولة التونسية وفي هذا الإطار إلاّ أن تصدر قانونا يتعلّق بالإبلاغ عن الفساد ويحمي المبلغين عنه، فأصدرت القانون الأساسي عـ10ـدد لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين الذي كان من ضمن أهدافه المصرح بها ضمن وثيقة شرح أسبابه وضع مجموعة من الإجراءات التي "تشكل في مجملها منظومة متكاملة تمكّن من ضبط آليات الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين عنه بما يضمن تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة". وقد تضمن هذا القانون ضبط شروط وإجراءات الإبلاغ وتحديد إجراءات حماية المبلغين، إضافة إلى ضبط العقوبات ضدّ كل من يتعمد كشف هوية المبلّغ، وتمّ الاستئناس في مرحلة إعداده بأنظمة قانونية مقارنة على غرار المعمول به في كوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وجنوب إفريقيا ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ورد هذا القانون ليشجع الأفراد للتبليغ عن الفساد الذي قد يكون على مرأى منهم دون الخوف من مختلف مظاهر الانتقام التي قد يتعرضون لها، وتتمّ عملية التبليغ لدى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، لكن مع مختلف التحويرات الواقعة على القوانين والهياكل وخاصّة منها حلّ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سنة 2021، أصبح قانون 2017 يتطلب تنقيحا جذريا ليجسّد على أرض الواقع المنشود منه وهو الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين. وتبلورت أهم أسباب تنقيح هذا القانون في:

2025/63.

1-إلغاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة من دستور 2022 يشكّل عائقا أمام مكافحة الفساد والتبليغ عنه بل يرتقي للتشجيع عليه.

2-تضمن هذا القانون في مختلف فصوله كلمة "الهيئة" التّي تمّ حلّها والمتعهدة بمنح قرارات الحماية للمبلغين والتصريح عن المكاسب وبالتالي لا يوجد هيكل جديد مختص لقبول ملفات الفساد وحماية المبلغين ما يستوجب تنقيح القانون والتنصيص على هيكل مختص في ذلك.

3-قانون حماية المبلغين لم يجسّد المنشود منه في حمايتهم حيث تعرضوا في الواقع لجميع الانتهاكات من طرد ونقلة تعسفية إضافة إلى حرمانهم من مستحقاتهم والتعدي على ممتلكاتهم وحرمتهم الجسدية وتعريضهم للتتبعات العدلية بتهم كيدية وهرسلتهم جراء التبليغ عن الفساد خاصّة مع بطء قرارات المحكمة الإدارية وعدم تنفيذها، ما يستوجب حمايتهم والتنصيص على فصول تضمن حقهم في العمل والحصول على مستحقاتهم والعودة إلى سالف عملهم وتمكينهم من الرعاية النفسية وردّ الاعتبار.

4-غياب جهة مختصة في مكافحة الفساد أدى إلى فراغ مؤسسي في تلقي البلاغات وتوفير حماية للمبلغين، فتطبيق قانون 2017 مرتبط حصريا بهيكل مختص في مكافحة الفساد، مما أدّى إلى تفشي ظاهرة الفساد والتنكيل بالمبلغين وتجاهل قرارات الحماية الباتة المتحصّل عليها من الهيئة ممّا ولّد نفورا وخوفا من التبليغ عن الفساد من المبلّغين عنه.

5-عدم سرعة الفصل في ملفات الفساد ولّد إمّا فرار المبلغ عنهم أو مزيد الإضرار بالمالية العمومية والإدارة ومزيد التشجيع الضمني عن الفساد أو إسقاط الحقّ في التقاضي.

وفي هذا السياق يندرج مقترح تنقيح وإتمام القانون الأساسي عـ10ـدد لسنة 2017 المتعلّق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين.

2025/63.

واردات عدد .....
13 جوان 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

قائمة النواب المبادرين بمقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه

عدد	الاسم واللقب	الإمضاء
1	[illegible]	
2	[illegible]	
3	[illegible]	
4	[illegible]	
5	[illegible]	
6	[illegible]	
7	[illegible]	
8	[illegible]	
9	[illegible]	

2025/63.

2025/63.

واردات عدد .....
13 جوان 2025
مجلس نواب الشعب
المكتب الضبط المركزي

10	غسان بامون	
11	احسن جربوحي	
12	محمد بن حسين	
13	سيرين جوادل	
14	يوسف الشوعي	
15	عادل ضياف	
16		
17		
18		
19		
20		
21		

2025/63.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/63

باردو في، 2025/6/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله أحمد بن ..... عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/63

باردو في، 2025/6/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/63

باردو في، 2025/06/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025763

باردو في، 12 جوان 2025

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... عالية حبيب الله .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/63

باردو في، 25 أفريل 2025

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... عادل الدّحماني .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2025/63

باردو في، 2025/6/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....أيمن بن صالح.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/63.

باردو في، 2025/06/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... مريم الشريف .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/63

باردو في، 2025/6/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله محمد الهادي بن [illegible] .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/637

باردو في، 2025/6/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ماهر الكنازي .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/63

باردو في، 12 جوان 2025

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله عبد الله بن سباسون .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب . 2025/63

باردو في، 2025/6/19

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... حسن الجربوعي .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/63

باردو في،

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله محمد بن حسين .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/63

باردو في، 2025/6/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/63.

باردو في، 2025/6/12

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... يوسف الشريف .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/63

باردو في، 2025/12/16

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... عادل صيام .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإتمامه
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصلان

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء